



محمد محمد صلاح (2-1)

نحن جميعا مسؤولون عن تصحيح الواقع وبناء مستقبل الوطن

رجال الأعمال وخاصة الشباب منهم بالاعتقالات المبررة وجرائم الاختطافات والابتزاز والسرقة وغيرها من الجرائم المنظمة والتقطعات في الطرقات بين محافظات الجمهورية وحجز الناقلات المحملة بالبضائع وتجزير أنابيب النفط وأبراج الكهرباء المستمرة ولا شك أن مثل هذه الأوضاع المشائكة على الساحة الوطنية لها بالغ الأثر في تشويه الصورة الإيجابية للبيئة الاستثمارية في السوق المحلية... بالإضافة إلى العوامل الأساسية والسبب الرئيسي لتعثر الاقتصاد الوطني والمتأمل في انعدام البنية الاقتصادية الحقيقية والافتقار للنظام الإداري والاقتصادي الكفؤ والقادر على الاستمرار الأمثل لمواردنا البشرية والطبيعية والاقتصادية والتنمية الوطنية في مختلف المجالات وتحسين الأوضاع المعيشية لعامة الناس.

وبصراحة أكثر فإن معطيات الواقع الذي نعيشه حالياً خاصة الأمنية تعكس ملامح مفرقة عن السوق المحلية وهذا ما يجعل الكثير من رؤوس الأموال الوطنية العاملة في السوق المحلية تدرس بجدية خيار الهجرة كخيار وحيد فرضته هذه المرحلة عديمة الاستقرار على هذا الواقع المتفلت. مهالك ومعتل تحقيق النهوض والتقدم في ظل فساد يلتهم كل شيء ويستنزف كافة الإمكانات والموارد المتاحة ويعمل جاهداً على تهيمش القدرات والكفاءات وتعطيل الطاقات والخبرات .. وتجاهل أهمية المشاركة الاجتماعية الوطنية الفاعلة بين شركاء التنمية الثلاثة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) لبناء رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية والنهوض في مختلف المجالات.

وهنا نؤكد أن هذه النظرة وهذا الانطباع هو المسيطر على أفراد مجتمع الأعمال المحلي إجمالاً .. وإن حاولوا الاسترخاء خلف ستار المسرح العام فإن مكبرات الصوت في الكواليس كفيلاً بفضح وإخراج هذه الحقيقة التي يستشعرها المواطن العادي خلال هذه المرحلة الانتقالية بالغة الخطورة.

* نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

لمعطيات الواقع، وعاجز عن أدراك ضرورات المستقبل الذي تستهدهه كافة الخطط والبرامج والخمسيات التنموية المتعاقبة منذ عقود.

كما أن هذا القرار السياسي والاقتصادي مازال حتى اليوم محكوماً بمجموعة من قوى المصالح التي استطاعت التغلغل داخل دهاليز ومفاصل ومكونات الدولة وفرضت نفسها على مراكز صنع القرار. ومن الناحية النظرية كانت دولة الوحدة اليمنية المباركة قد أعلنت منح قطاعات الخاص دور الريادة في قيادة عمليات التنمية في مختلف المجالات استناداً إلى آليات اقتصاد السوق الحرة والتعددية السياسية، كما جاء برنامج الإصلاح المالي والإداري الذي نفذته الحكومة بعد حرب 1994م بتصميم وإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين ليحور هذا الدور ويولوه بصورة سلسة إجراءات وسياسات تنفيذية ولكن للأسف الشديد مازال كافة التقارير الدولية بشأن اليمن تؤكد أن البيئة الاستثمارية مازالت تفتقر بالكليج القانوني والمؤسسية والسياسية والثقافية والإدارية والأمنية فضلاً عن الكوادر الطبيعية المرتبطة بخصائص البيئة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا اليمني.. وظلت الأدوار المحورية للقطاع الخاص اليمني في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هامشية على حد بعيد.

لقد علق شعبنا اليمني بما فيههم أفراد القطاع الخاص أملاً كبيراً في مستقبل الثورة الشبابية السلمية ولكن مع انطلاق هذه الحركة الاجتماعية الشبابية التي عمت معظم مدن ومحافظات الجمهورية في فبراير 2011م تأثر القطاع الخاص بشكل كبير ومباشر وغير مباشر الأمر الذي انعكس على قطاع واسع من السكان، حيث أعلنت عشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة والأصغر إفلاسها حسب مجلة شؤون العصر العدد 43 أكتوبر - ديسمبر 2011م كما أن المنشآت الصناعية والتجارية الكبيرة قلصت حجم نشاطها بحوالي النصف تقريباً.. ونتيجة لذلك تم تسريح أعداد كبيرة من العمال الذين انضموا إلى جيش العاطلين عن العمل في السوق المحلية صاحبة الصدارة على مستوى الأسواق العربية من حيث حجم البطالة.

ونحن جميعاً ما زال نتابع مؤخرًا المسلسل الإجرامي البشع الذي يستهدف

أصبح اليمينيون اليوم مضرب المثَل ومحور الاهتمام الدولي في العقلانية والحكمة واختيار نهج الحوار الوطني بين مختلف فئات وطوائف ومجاميع المجتمع اليمني للخروج من المأزق الذي تعاني منه وحل ومعالجة كافة القضايا الوطنية العالقة والتأسيس لبناء مستقبل اليمن الجديد بالصورة التي نريدها نحن أبناء الشعب اليمني في ظل الدولة المدنية الحديثة.

ولا بد أن نعرّف أننا ما زال شعباً غير متطوّر في ظل ما نعانين من فقر ممتدّ راسياً وأفقياً بمعناه الاقتصادي والاجتماعي.. وذلك بسبب السياسات التنموية والمؤسسية للحكومات المتعاقبة منذ قيام الثورة اليمنية السبتمبرية والكونتورية في حشد القدرات البشرية والمقدّرات الطبيعية والموارد الاقتصادية وعدم استقلال عقبرية الجغرافية الفريدة التي تتميز بها بلادنا لخدمة التنمية الوطنية في مختلف المجالات وتحسين الأوضاع المعيشية لعامة الناس.

لقد علق اليمينيون أملاً كبيراً بهذا التغيير.. إلا أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعتمت إلى حد كبير وأصبحت الأمور أكثر تعقيداً وسوءاً وخطراً.

ونحن لا نوجه أصابع الاتهام إلى حكومة الوفاق الوطني ولا إلى أية حكومة بعينها من الحكومات السابقة أو اللاحقة وإنما نستعرض الوضع القائم والصورة الحقيقية لواقعنا المعيشي وثقافتنا العامة اليوم.

وبصراحة إن مشكلتنا الرئيسية في تعثر الاقتصاد الوطني تتمثل في غياب مفهوم الدولة.. غياب دولة النظام والقانون جعل القرار السياسي والاقتصادي يتعامل مع القضايا الوطنية المختلفة بأسلوب عشوائي ومرتعج لأن هذا القرار للأسف الشديد فاقد للرؤى الصحيحة المستوعبة والمستثمرتين.

تنفيذ خمسة مشاريع إرشادية زراعية في 2013م

ر/ أحمد الطيار



تمكنت الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي بوزارة الزراعة والري من إنجاز خمسة مشاريع إرشادية زراعية عالية الجودة خلال العام الماضي 2013م. وأكد مدير عام الإرشاد والتدريب الزراعي رئيس المركز الوطني للإعلام الزراعي الدكتور محمد محمد المروني أن البرامج الإرشادية المنفذة على مدار العام نفذت بنسبة 100% تصدرها برنامج تحسين زراعة وإنتاج محصول البن 2013/2012م والمنفذ في محافظات صنعاء، ريمة، إب، تعز، صعدة، حجة، ذمار، عمران حيث نفذت 42 حقلاً إرشادياً شمل تنفيذ 21 حقلاً نموذجياً مع شبكات ري حديث (فقايعي) و21 حقلاً إرشادياً لإعادة تأهيل الأشجار القديمة والمعمر.

مضيفاً: أن البرنامج الثاني الخاص بنشر أساليب وطرق تحفيف الخضران في أوساط الأسر الريفية نفذت 107 أنشطة تدريبية عملية للنساء الريفيات في كل من المهرة، لحج، حضرموت، ذمار، تعز، صنعاء، إب، مارب، المحويت، حجة، أبين، فيما تمكن البرنامج الثالث الخاص بإنشاء الحدائق المنزلية لإنتاج الخضار لدى الأسر الريفية لتعزيز الأمن الغذائي للأسرة الريفية من تنفيذ 65 حديقة في محافظات تعز، حجة، حضرموت المكلا.

تدشين خط ملاحى لنقل الحاويات إلى ميناء المكلا

المكلا/ سبأ

دشنت مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية وشركة مدنتريبيان للملاحة، أمس الأول تشغيل الخط الملاحى البحرى لنقل الحاويات إلى ميناء المكلا باستقبال باخرة تحمل على متنها 108 حاويات سيتم تفريغها بالميناء.

وفي التدشين أشاد الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت صالح عبود العمقي بالجهود التي بذلت من قبل وزارة النقل ومؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية والشركة الملاحية الناقلة في تشغيل هذا الخط الملاحى الذي سوف يسهم في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية في المنطقة ويقدم المزيد من التسهيلات للتجار والمستثمرين المحليين والشركات التجارية والاستثمارية ويمكنهم من نقل بضائعهم بصورة مباشرة إلى ميناء المكلا.

وأشار إلى أن السلطة المحلية حرصت على تقديم أوجه التسهيلات والدعم والمتابعة المتواصلة لتشغيل هذا الخط الملاحى لما له من فوائد ومردودات اقتصادية على المنطقة. وأعرب العمقي عن ارتياحه للدور الذي قامت به غرفة تجارة وصناعة حضرموت

حضرموت سيئون، شبوة، ذمار، المهرة، إب، مارب، ريمة، لحج، صنعاء. وأشار إلى أن البرنامج الرابع المتمثل بنشر تقنية إنتاج الغاز الحيوي من المخلفات الحيوانية في المناطق الريفية (إنشاء وحدات بيوغاز نموذجية) قد تمكن من تنفيذ 24 وحدة بيوغاز في محافظات صنعاء، حضرموت المكلا، إب، عمران، تعز، المهرة، صعدة، مارب، حجة، ذمار، ريمة.

لافتاً إلى أن برامج الحقول والأنشطة الإرشادية الميدانية (السبئية العامة) نفذت بنسبة 50% وشملت 17 محافظة.

في التهيئة لتشغيل الخط الملاحى .. حثاً على إيجاد المزيد من التعاون والتكامل بين مؤسسة موانئ البحر العربي وكافة المرافق العاملة في الميناء من جمارك وأمن وشركات ملاحية وثقافات عمالية بما يعكس إيجاباً على مستوى خدمات الشحن والتفريغ في الميناء وتقديم التسهيلات اللازمة للتجار والمتعاملين مع الميناء. بدوره أكد وكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ القبطان علي محمد صبحي أن تشغيل الخط الملاحى لنقل الحاويات سوف يسهم بصورة مباشرة في تحسين وزيادة أنشطة ميناء المكلا في مجالي الاستيراد والتصدير وبما يخدم المنطقة والمحافظات المجاورة لها ويقلل من مخاطر نقل البضائع للتجار والمستثمرين ويوفر لهم وسيلة آمنة وسريعة وبكلفة أقل. وأشار إلى أن ذلك سيكون له أثر ملموس على الحياة التجارية والاقتصادية والمعيشية في المنطقة. مشيداً بمستوى التجهيزات الفنية التي قامت بها مؤسسة الموانئ وصيانتها لمعدات وآليات الشحن والتفريغ الموجودة بالميناء وبما يجعله قادراً على استيعاب حركة باوخر الحاويات ببضائعها

بنسبة 140%

كاك الاسلامي يوزع أعلى نسب الأرباح لودائع العملاء خلال العام 2013م

حسن شرف الدين

حقق فرع المعاملات الإسلامية في بنك التسليف الزراعي (كاك الإسلامي) خلال العام 2013م معدلات مرتفعة في ودائع العملاء بنسبة بلغت 140 % مقارنة ببيانات العام الماضي. وذكر المدير التنفيذي لـ"كاك الإسلامي" إبراهيم احمد الحوثي أن معدلات النمو في إجمالي الأصول تجاوزت النسب المتوقعة بوصولها 185 % مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي، كما أن تحديث وابتكار المنتجات المصرفية المتنوعة بملامسة مختلف متطلبات واحتياجات المتعاملين التي اتبعها كاك الإسلامي قد عززت من مؤشرات الرضى لدى العملاء، وانعكاس ذلك على نتائج أعمال البنك في العام 2013م وقيامه منذ بداية شهر فبراير الحالي بتوزيع أعلى معدلات لعوائد الودائع.. مشيراً إلى أن نسبة أرباح الودائع للعام الماضي 2013م قد بلغت 10.4 % للريال، فيما وصلت نسبة أرباح ودائع الدولار 4.5 %.

نسبة التضخم تستقر عند 0,71% في نوفمبر

ر/ أحمد حسن

قال البنك المركزي اليمني إن التضخم التراكمي للفترة من ديسمبر 2012م - نوفمبر 2013م بلغ 6.97 % فيما انخفض التضخم السنوي من 8.58 % في سبتمبر 2013م إلى 8.13 % في نوفمبر 2013م. وأشار البنك في أحدث تقاريره عن التطورات المصرفية والمالية للبلد لشهر ديسمبر الماضي أن بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في نوفمبر 2013م تشير إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 172.80 نقطة في نهاية أكتوبر 2013م إلى 174.04 نقطة في نوفمبر 2013م الأمر الذي يعكس تضخم شهري في نوفمبر 2013م نسبتة 0.71 %.

وظائف شاغرة VACANCIES

New horizons for your energy

POSITION	DEPARTMENT	LOCATION	CLOSING DATE
> LOGISTICS MANAGER	OPERATIONS –PLANT / LOGISTICS	BALHAF	19 MARCH 2014
> HEAD OF HR DEVELOPMENT	HUMAN RESOURCES	SANA'A	19 MARCH 2014
> ELECTRICAL TECHNICIAN	OPERATIONS - MAINTENANCE	BALHAF	19 MARCH 2014
> HVAC TECHNICIAN	OPERATIONS - MAINTENANCE	BALHAF	19 MARCH 2014

Apply online at: JOBS.YEMENLNG.COM

